مجلة جامعة الملك خالد
للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة فصلية تعنى بالدراسات التاريخية والحضارية

المجلد الخامس

العدد الأول (يناير 2024م)

P-ISSN 1658-872X
E-ISSN 1658-8568
رقم الإيداع: 1442/3597

مجلة جامعة الملك خالد
للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة فصلية تعنى بالدراسات التاريخية والحضارية

رئيس التحرير: أ.د. أحمد بن يحيى آل فائع

مدير التحرير: أ.د. عبد العزيز محمد رمضان

هيئة التحرير: أ.د. مصطفى محمد قنديل زايد

أ.د. نايف بن علي السنيد الشراري

د. علي بن عوض آل قطب عسيري

د. نعمة حسن محمد البكر

الهيئة الاستشارية: معالي أ.د. إسماعيل بن محمد البشري (جامعة الجوف سابقًا)

معالي أ.د. سعيد بن عمر آل عمر (جامعة الحدود الشمالية سابقًا)

أ.د. عبد اللطيف بن عبد الله بن دهيش (جامعة أم القرى)

أ.د. عبد العزيز بن صالح الهلابي (جامعة الملك سعود)

أ.د. سليمان بن عبد الرحمن الذييب (جامعة الملك سعود)

أ.د. مسفر بن سعد الخثعمي (جامعة بيشة)

أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي (جامعة القصيم)

أ.د. غيثان بن علي جريس (جامعة الملك خالد)

أ.د. محمد بن منصور حاوي (جامعة الملك خالد)

المراسلات:

- تُوجه المراسلات لرئيس تحرير المجلة على العنوان الآتي: المملكة العربية السعودية، أبها، جامعة الملك خالد، كرسي الملك خالد للبحث العلمي. فاكس: 072289241، هاتف 072289241، بريد إلكتروني jhc@kku.edu.sa

شروط النشر:

- تُرسل البحوث عبر الموقع الإلكتروني للمجلة https://itcsvc.kku.edu.sa/KKU_ScientificJournals/، وفق الشروط الآتية: -
- عدم تعارض المادة العلمية مع أحكام الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة.
- تقبل المجلة البحوث والدراسات في مختلف التخصصات التاريخية والحضارية.
- يراعى في البحث الأصالة والجدة والجودة في الفكرة والأسلوب والمنهج والتوثيق العلمي والخلو من الأخطاء العلمية واللغوية.
- أن تتضمن ورقة الغلاف باللغتين العربية والإنجليزية: عنوان البحث، واسم الباحث، ولقبه العلمي، وتخصصه، وبريده الإلكتروني، فضلاً عن ملخص البحث (بما لا يزيد عن 200 كلمة) وكلماته المفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية.
- يُرسل البحث باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية عبر موقع المجلة في نسخة word (A4)، على ألا تتضمن أية بيانات دالة على هُوية الباحث، وألا تزيد صفحات البحث عن (50) ورقة تشمل الجداول والمراجع والملاحق.
- كتابة البحث باستخدام نظام متوافق مع أنظمة الحاسب الآلي، على أن يكون نوع الخط عربيًا تقليديًا Traditional Arabic والبنط (18) للعناوين الرئيسة للبحث، و(16) لمتن البحث، و(14) للهوامش.
- أن تكون طريقة التوثيق في نهاية البحث وفق منهج البحث العلمي المتبع، على أن يتم التعريف بالمصدر كاملاً عند ذكره أول مرة، وغير مطلوب إلحاق قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.
- يسمح بالتوثيق من المواقع الإلكترونية وفق الشروط والطرائق المنظمة لذلك.
- عند قبول البحث للنشر في المجلة يُزود الباحث بخطاب رسمي مختوم بالموافقة على النشر.
- تُنشر نسخة إلكترونية من أعداد المجلة على موقعها الإلكتروني.
- يتم ترتيب محتويات المجلة وفقًا لاعتبارات فنية.
- كل ما يُنشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يُعد تمثيلاً لوجهة نظر المجلة.

محتويات العدد

المحتويات..... ز
تصدير العدد ..... ط

البحوث

- **حسن بن يحيى الشوكاني؛ نوال عائض آل مشافي:** خلافة عبد الله بن الزبير (64-73هـ/ 683-692م) بين كتب الأحكام السلطانية وبعض المصادر التاريخية المبكرة. تحليل ودراسة **20-1**
- **موضي سليمان الفهد الكريديس:** الدور السياسي لهنري الثاني –كونت شامبين وسيد صور اللاتينية- في المشرق الإسلامي (586-593هـ/ 1190-1197م) **54-22**
- **محمد بن عبد الرحمن الشيحة:** مشكلة الحدود السعودية القطرية منذ ظهورها في عهد الملك عبد العزيز حتى انتهائها بين البلدين (1931 -1992م) **94-56**

تصدير العدد

يطيب لهيئة تحرير "مجلة جامعة الملك خالد للدراسات التاريخية والحضارية" أن تقدم للقارئ الكريم عددها الثالث عشر (العدد الأول من المجلد الخامس/ يناير 2024م) الذي يحوي بين جنباته بحوثًا تتسم بالعمق والجِدّة والأصالة، ولمجموعة متميزة من الباحثين المتخصصين في مختلف حقب التاريخ والمنتمين إلى جامعات المملكة العربية السعودية. ويُجسد هذا العدد عمل هيئة التحرير المستمر والدؤوب لتحقيق الرؤية والرسالة اللتين تطمح إلى تحقيقهما المجلة بهدف الارتقاء بها إلى مصاف المجلات العلمية المتميزة والمعتمدة في أفضل التصنيفات.

والتزامًا من هيئة التحرير للباحث والقارئ الكريم بمبدأ العمل المستمر في إصدار الأعداد؛ فإن العملَ جارٍ على تحكيم بحوث العدد الثاني من المجلد الخامس (أبريل 2024م) ومراجعتها تمهيدًا للنشر في الموعد المحدد.

وأخيرًا؛ تسعدُ هيئة تحرير المجلة بتلقي الملحوظات والمقترحات التي سوف تُسهم في تحسين إخراج المجلة ومحتواها، وتصل بها إلى ما ترتجيه من مكانة علمية عالمية مرموقة، وذلك على بريدها الإلكتروني: jhc@kku.edu.sa

رئيس التحرير

أ. د. أحمد بن يحيى آل فائع

أبحاث العدد

خلافة عبد الله بن الزبير (64 –73هـ/683 –692م)
بين كتب الأحكام السلطانية وبعض المصادر التاريخية المبكرة
تحليل ودراسة

د. حسن بن يحيى الشوكاني*
أ.نوال عائض آل مشافي*
جامعة الملك خالد – السعودية

المستخلص:

يُلقي البحث بظِلاله على حركة مِفصَلية في تاريخ الإسلام السياسي تزعَّمها عبد الله بن الزبير ﷺ، نتيجة بلوَرة أنظمة الحكم على يد الخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ، ونقلها من مبدأ الشورى إلى الوراثة، وبالتالي انحصارها في البيت الأموي ببلاد الشام، في ظل وجود كبار أبناء الصحابة ﷺ في الحجاز ذوي الكفاءة الدينية والمكانة الاجتماعية اللتين كانتا تخوّلان لهم تَولِّي الخلافة قبل تلك المستجدات، فعارَض بعضهم هذه التغيرات بشكل سلمي، وعلى رأسهم عبد الله بن الزبير ﷺ (64-73هـ/683–692م)، الذي انتقل فيما بعد إلى تَولِّي زعامة المعارضة الحربية نتيجة إصراره على رفض إعطاء بيعة الخلافة ليزيد بن معاوية (60–64ه/680–683م)، وقد خلُص أمر معارضة ابن الزبير ﷺ إلى إعلان نفسه خليفة، وذلك أثناء خُلُوّ منصب الخلافة في الشام، ومن ثم دعا الناس إلى مبايعته، وهذا يعود إلى حرصه على التقيُّد بأُطُر تُشرّع خلافته وفق ضوابط الأحكام الدينية العامة التي تنهى عن الخروج على الإمام، وكذلك مبايعة خليفتَين في وقت واحد، كما جاءت هذه الخلافة مطابِقة لما أخضعته كتب الأحكام السلطانية من مقاييس في هذا الجانب، إلا أن اضطراب أقوال المصادر المبكرة في مجريات الأحداث نتيجة تنوُّع الأهواء الشخصية، وتعدُّد الميول السياسية، جعل الحكم على مدى شرعية خلافته من عدمها متأرجحًا في القول به أو نفيه، على الرغم من شرعيتها.

الكلمات المفتاحية: خلافة، عبد الله بن الزبير، كتب الأحكام السلطانية.

The Succession of Abdullah bin Al-Zubayr Between the books of rulings of the Sultanate and some early historical sources Analysis and study

Hassan Yahya Al-Shokani
hyhmsa@gmail.com

Nawal Ayed Al –Moshafi
Nawal.a.moshafi@gmail.com

King Khalid University – Saudi Arabia

Abstract:

The research casts a shadow over a pivotal movement in the history of political Islam led by Abdullah bin Al-Zubayr, as a result of the crystallization of the ruling systems at the hands of Muawiyah bin Abi Sufyan, and its transfer from the principle of Shura to inheritance, and thus its confinement to the Umayyad house in the Levant, in the presence of senior sons Companions in the Hijaz with religious competence and social standing that would enable them to assume the caliphate before these developments. So some of them opposed these changes peacefully, led by Ibn al-Zubayr, who later moved to take over the leadership of the military opposition as a result of his insistence on refusing to give the pledge of allegiance to Yazid bin Muawiyah.

The matter of Ibn al-Zubayr's opposition concluded with declaring himself caliph, during the vacancy of the position of caliphate in the Levant. Then he called on the people to pledge allegiance to him, and this is due to his keenness to adhere to frameworks that legitimize his caliphate in accordance with the controls of general religious rulings that forbid rebellion against the imam, as well as the pledge of allegiance to two caliphs.

At the same time, this caliphate also came in conformity with the standards that the books of the sultanic rulings subjected to in this aspect. However, the turbulence of the sayings of the early sources in the course of events as a result of the diversity of personal whims and the multiplicity of political tendencies made the ruling on the legitimacy of his caliphate or not hesitant in saying it, or banish it, despite its legitimacy.

Keywords: Succession, Abdullah bin Al-Zubayr, Caliphate, rulings of Sultanate.

المقدمة:

ظلَّت مسألةُ الخلافة[1] مثارَ جدالٍ ونزاع يظهر من وقت إلى آخر، إما لمعارضة شخص الحاكم نفسه، أو لنظام الحكم القائم آنذاك، أو لكليهما في الآن نفسه، إضافة إلى ما يعقبها من إصدار أحكام تتعلق بمدى شرعية هذه الخلافة من عدمها، وذلك وفق ما أخضعته كتب الأحكام السلطانية[2] من شروط مُفَصَّلة، تُؤَطِّر هذه الشرعية من عدمها بالعديد من الاشتراطات المذكورة فيها، إضافةً إلى الأحكام الدينية العامة في هذا الصدد، والتي تنهى عن الخروج على الإمام الحاكم، ونقض بيعته[3].

وقد كان عبدُ الله بن الزبير ﷺ أبرزَ مَنْ خَلَّدَ التاريخُ اسمَه في هذا النزاع؛ حيث أعلن رفضه نظامَ حكم الدولة الأموية، وعدم قبوله لشخصيهما الحاكمين المتمثل في الخليفة يزيد وابنه معاوية في الشام، وفي خضم الأحداث المتشابكة آنذاك أعلن خلافته للمسلمين في الحجاز والعراق واليمن، وأصبح هناك خليفتان للمسلمين في سابقة خطيرة لم تشهدها الأمة الإسلامية من قبل، واحتدم الصراع بين الفريقين، واشتعلت الحروب بين المعسكرين، وتضاربت الآراء فيما يتعلق بمسألة شرعية خلافته من عدمها، وهنا سيتم تناول مسألة خلافة عبد الله بن الزبير ﷺ من خلال المصادر التاريخية المبكرة؛ وذلك لقُربها من الحدث، ومعاصرتها لوقائعه، مع الاقتصار في تلك المصادر على الروايات التي تتعلق بما دار حول مجريات توليه الخلافة، وما سبقها من أحداثٍ يُمكن الحكم في ضوئها على شرعية هذه الخلافة من عدمها، وذلك بعد تفنيد بعض الروايات المتعلقة بهذا الجانب، خاصة إذا أُخِذ بعين الاعتبار تعدُّدُ الأهواء الشخصية والسياسية المعاصرة له؛ ومن ثَّم تضارُب الأقوال وتنوُّعها؛ مما يجعل من الصعوبة بمكان الحكم على شرعية هذه الخلافة، أو قياسها على ما ورد من اشتراطات مُفصَّلة أَطَّرَتها كتبُ الأحكام السلطانية، إضافة إلى الأحكام الدينية العامة، وبالتالي الحكم على مدى شرعية خلافة عبد الله بن الزبير ﷺ من عدمها.

ويسبق ذلك كله عرض لهذه الحركة، يتم تقسيمه إلى عدة محاور؛ تبدأ بتقديم نبذة مختصرة عن عبد الله بن الزبير ﷺ، مع التركيز على بعض جوانب شخصيته الدينية والسياسية والقيادية؛ لانعكاساتها المباشرة على مجريات الأحداث، ثم عرض موجز لهذه الحركة، وأسبابها، وما ترتَّب عليها، ثم إعلان توليه الخلافة، حتى سقوطها، ويليه تحقيق لهذه المسألة، ثم خاتمة الموضوع التي تتضمن النتائج التي تم التوصُّل إليها.

أولًا– حركة عبد الله بن الزبير:

1- شخصية عبد الله بن الزبير:

الصحابي الجليل عبد الله بن الزبير بن العوام بن خُوَيلد القرشي الأسدي ﷺ[4]، ويُكنى أبا خبيب، وكذا أبا بكر، فهو سَمِيُّ جده لأمه الخليفة الأول أبي بكر الصديق ﷺ، واكتنى بكنيته، وقد حَظِي بالنشأة في محيط أسري له مكانته الدينية والسياسية والاجتماعية، فوالده الزبير بن العوام ﷺ، أحد العشرة المبشَّرين بالجنة، وممن شارك مع رسول الله ﷺ في غزواته، وأمه أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، وخالته أم المؤمنين

عائشة زوجة رسول الله ﷺ[5]، فقد كان لنشأته بينهم، والتفافهم حوله أثرٌ انعكس على صفاته الدينية والسياسية والقيادية، فترك كلٌّ منهم بصمته على شخصية ابن الزبير وصقلها، حتى قِيل عنه: "كان عبد الله بن الزبير لا يُنازَع في ثلاثة: لا شجاعة، ولا عبادة، ولا بلاغة"[6].

فمن الناحية الدينية وُصِف بالفقيه المجتهد العالم بالمناسك، والعبادات، فقيل: "ما كان باب من العبادة يعجز الناس عنه إلا تكلَّفه ابن الزبيرﷺ"، كما كان للبيت النبوي الذي نشأ فيه ابن الزبير –وهو منزل خالته عائشة رضي الله عنها– دور في رواية ثلاثة وثلاثين حديثًا عن الصحابة رغم صِغَر سِنِّه[7].

وفي الجانب السياسي فقد ظهر أثر هذه التنشئة منذ وقت مبكر، أي عند أول كلمة قالها ابن الزبير وهي "السيف"[8]، فما كان ليقولها في سِنٍّ صغير إلا متأثرًا بمن حوله، وكذلك حرصًا ممن حوله على تعزيز هذا الجانب في شخصيته منذ سن صغير، هذا بالإضافة إلى ما اتصف به ابن الزبير ﷺ، من شجاعة وهو طفل، فقد مَرَّ به عمر بن الخطاب ﷺ وهو يلعب مع الصبيان، ففَرُّوا من خشيته، وبقي ابن الزبيرﷺ في مكانه، فقال له عمر ﷺ: ما لك لم تفِرَّ مع أصحابك؟ فقال: يا أمير المؤمنين، لم أجرم فأخافك، ولم تكن الطريق ضيقة فأوسع لك[9]، فنَتجَ عن الأمرَين المتقدِّمَين شخصية لها رصيد سياسي من المعارك الحربية وذلك من خلال اشتراكه في كثير منها[10]، كاليرموك، وفتح إفريقية، إضافة إلى يوم الدار[11]، وفيها أثنوا على شجاعته[12].

وأما الجانب القيادي فلعله يتمثَّل في بلاغته، التي شُبِّه فيها بجده أبي بكر ﷺ، فكان إذا خطب بالناس يقول كلامًا ترتج القلوب هيبةً منه[13]، ويتجاوب معه الجبلان[14]، ولا شك أن صفة البلاغة والخطابة والقدرة على الإقناع من أهم الأمور التي يجب أن يتحلَّى بها أي قائد؛ لأنها أكثر ما تؤثر في النفوس؛ ونظرًا لما اتصف به من قدرته على إقناع الناس، هذا بالإضافة إلى رجاحة عقله، واستقامة دينه، فقد كان يحكم ابن الزبير في فض المنازعات، ومنها على سبيل المثال عندما طلب الحسين بن علي من معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما في نزاع بينهما على أرض، فقال الحسين لمعاوية رضي الله عنهما: "إما أن تشتري حقي أو ترُدَّه علي، أو تجعل بيني وبينك ابن عمر وابن الزبير حكمًا"[15].

وأخيرًا يمكن القول: إن تضافر النشأتين القيادية والسياسية، إلى جانب التربية الدينية عند ابن الزبيرﷺ، جعلَته يقيد هذه الشخصية القيادية بأُطر دينية تحكمها، أي: لم تكن صفاته القيادية مُطلَقةً فيؤثر بها على الناس دون اعتبارات دينية، ولعلها ما ميَّزَت شخصيته، ومجريات الأحداث مما يتم ذِكره لاحقًا تؤكد ذلك.

2-حركة المعارضة:

تَزعَّم عبد الله بن الزبير حركة رفض كبار أبناء الصحابة ﷺ في الحجاز –وهم: الحسين بن علي، عبد الله بن عمر، وعبد الله بن العباس، وعبد الله بن جعفر ﷺ– محاولات الخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ على مَرِّ عقد من الزمن (50–60هـ/670–680م) أخذ البيعة من هؤلاء لابنه يزيد بولاية العهد، حيث

تمثَّلَت هذه المحاولات من قِبَل الخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ في إرسال الوفود لأخذ بيعتهم، وكذلك خروج الخليفة معاوية ﷺ بنفسه إلى الحجاز لإقناعهم بذلك[16]، إلا أن أيًّا منها لم يسفر عن نتائج مُرضِية للخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ، باستثناء مبايعة أهل المدينة لابنه يزيد إلى جانب مَن سبَقَهم من أهل الشام[17]، هذا على الرغم من حرصه المتزايد على أخذ بيعة كبار أبناء الصحابة ﷺ، إلا أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ توفي دون أن يحقِّق مبتغاه[18]، إذْ بقي بعض كبار أبناء الصحابة على رفضه لبيعة يزيد، ولم يستجيبوا للخليفة معاوية ﷺ، وكان من أبرز هؤلاء الحسين بن علي، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، رغم حرص معاوية ﷺ على أخذ بيعتهما تحديدًا[19].

وبلا شك فإن هذه المحاولات التي استمرت طيلة عقد من الزمن تؤكد على بُعدَين:

أولهما: ثقل المكانة الاجتماعية لكبار أبناء الصحابة ﷺ، وبطبيعة الحال فلا بد أن تؤثر هذه المكانة في قرارات بقية أبناء المجتمع بما فيها هذه البيعة، حتى وإن سبق إعطاؤها ليزيد، وهذا الأمر قد تنبَّه له الخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ عندما قال لابنه يزيد: "إنما الناس تَبَعٌ لهؤلاء النفر"[20].

والآخر: طالما أعطوا جميع كبار أبناء الصحابة ﷺ بيعة ليزيد ضَمِن الخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ أنهم لن ينقضوها، وإلا لَمَا جرت عدة محاولات من قِبَل الخليفة معاوية ﷺ لأخذ بيعتهم رغم معارضتهم المتكررة.

لم تكن نتيجة المحاولات السابقة مستبعَدة، بل جاءت على نحو متوقَّع؛ لأن الخليفة معاوية ﷺ نهج مسلكًا مغايِرًا لنصف قرن قد مضى، فاستحدث نظام حكم جديد، واختار ابنه لهذا المنصب، في الوقت الذي كانت تجري فيه العديد من المشاورات لاختيار الخليفة، وقد تتخلَّلها بعض النزاعات[21]، فكيف بإعلان حصرها في بيت واحد؟ والذي يُفهَم منه إلغاء جميع المقومات التي تعارف عليها الصحابة وأبناؤهم ﷺ في اختيار الخليفة فيما بعد؛ مما يرتضيه المسلمون لأنفسهم، فهنا أمران استجدَّا على كبار أبناء الصحابة ﷺ وأشكلا عليهم، الأول: نظام حكم جديد قُوبِل بالمعارضة من قِبَلِهم جميعًا بوصفها "خلافة ليست بهرقلية أو قيصرية ولا كسراوية"[22]، حتى يستدعي استحداث الخليفة معاوية ﷺ لهذا المنصب، والثاني: تعلَّقَ بمن تم اختياره لهذا المنصب، ولعلها برزت بشكل واضح عند عبد الله بن الزبير ﷺ أكثر من غيره من كبار أبناء الصحابة ﷺ[23].

ولكلٍّ من الطرفين، الخليفة معاوية وكبار أبناء الصحابة؛ ممن تزعمهم ابن الزبير ﷺ، مبرِّراتهم، سواء في محاولات أخذ البيعة أو رفضها، فالخليفة معاوية ﷺ إن كان كما يظهر مدفوعًا بعاطفة الأبوة، فلا شك أن هناك عدة اعتبارات عزَّزَت من اندفاع هذه العاطفة، ولعلها تتجلَّى في قوله: "ذهب الآباء، وبَقِيَت الأبناء، فابني أحَبُّ إليَّ من أبنائهم"[24]، أي أن أكثر ما دفعه لاتخاذ هذه الخطوة وفاة كبار الصحابة ﷺ وبقاء أبنائهم، وبالتالي سوف يقتصر ترشيح الخلافة من بعده على الأبناء فقط. ولعل الدافع الرئيس لهذا الإجراء

غير المسبوق من قبل معاوية ﷺ جاء خوفًا من تكرار الأحداث ذاتها عند اختيار الخليفة من هَدْرِ دماء المسلمين، وافتراق كلمتهم، فرأى ترشيح خليفة بعده، وحتمًا سيكون أولوية الاختيار في هذه الحالة لابنه يزيد من بين هؤلاء الأبناء، لا سيما إذا أُخِذ بعين الاعتبار أن الخليفة معاوية ﷺ قد عمل على إعداد ابنه يزيد لهذا المنصب[25].

وأما الطرف الآخر ممن تزعَّمَهم ابن الزبير ﷺ ففي منظورهم أن مقياس الخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ هذا يعني أن بعض كبار أبناء الصحابة ﷺ قد كانوا أصحاب حق أُسِقط عنهم في فترات سابقة، وهم بها أولى، لا سيما عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ، والحسين بن علي ﷺ، وإن كان قد ذهب "شرف الآباء" كما اتضح لابن الزبير ﷺ من قول الخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ، فقد بقي "كرم الأبناء" كما قال له ابن الزبير، وهؤلاء هم قرابة الرسول ﷺ من أبناء أعمامه وعمته[26]، كما آثَر هذا الطرف البقاء على اتِّباع نهج الشيخَين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في اختيار الخلفاء، القائم على مبدأ الشورى[27].

وبوفاة الخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ سنة 60هـ/680م انتقلت هذه المعارضة إلى مرحلة أخرى، تمثلت في الاحتجاج على بيعة الخليفة يزيد بن معاوية، وخرجت بذلك من طَوْرِها السِّلمي، وغلب عليها جانب المواجهة والمحاجة، وضاقت فيها دائرة المعارضين؛ لاقتصارِها على مَن رفض شخص يزيد نفسه ممن تصدَّرَهم ابن الزبير، وقد انضم إليه الحسين بن علي رضي الله عنهما، أما بقية كبار أبناء الصحابة ﷺ فقد رأوا ضرورة جمع كلمة المسلمين، ولذلك أعطوا بيعة الخلافة ليزيد عندما أتى الوليد بن عتبة[28]؛ لأخذها تلك السنة[29]، بينما توجَّه عبد الله بن الزبير والحسين بن علي رضي الله عنهما تلك الليلة إلى مكة، فدخلها ابن الزبيرﷺ وقال: "إنما أنا عائذ"[30]، أما الحسين ﷺ فلم يمكث في مكة طويلًا وتوجَّه منها إلى الكوفة بعدما عرض عليه شيعته أخذ البيعة له هناك رغم معارضة كثير من أصحابه لهذا الأمر؛ لتخوُّفِهم من غَدرِهم به كما فعلوا مع أبيه وأخيه من قبل، وهو ما حدث له بالفعل، فقد أُستشهد في معركة كربلاء سنة 61هـ/681م[31].

لم تُثنِ هذه الأمور من عزم عبد الله بن الزبير ﷺ، وإنما زادت من إصراره على إكمال المعارضة ورفض البيعة، مُتَّخِذًا من الكعبة دارًا لحمايته من هجمات الخليفة يزيد وجيشه، وفي الوقت نفسه شرع يخطب للناس، ويذم ما قام به بنو أمية من نقل الحكم إلى وراثة، ويُعظم قتل الحسين ﷺ وأصحابه، ويَعِيب على أهل الكوفة والعراق ما صنعوه من خذلانهم للحسين، ويترحَّم عليه[32]، وعندما بلغ الخليفة يزيد بن معاوية ذلك الأمر أقسم أن لا يُؤتَى به إلا في جامعة[33]؛ غضبًا مما كان يقوم به ابن الزبيرﷺ، وقد كانت الرسل تجري بينهم، حتى قال له أحد رجال هذه الرُّسُل من الشام، وهو عبد الله بن عضأة[34]: "لا يُستحَلُّ الحرم بسببك، فإنه غير تارِكِك، ولا تقوى عليه، وقد ولج في أمرك، وأقسم أن لا يُؤتَى بك إلا مغلولًا"، ولكن ابن الزبير رفض الذهاب معه، وكذلك رفض إعطاء البيعة[35]، فأرسل له الخليفة يزيد جيشًا بقيادة أخيه

عمرو بن الزبير[36]؛ نظرًا للعداء فيما بين الأخوة، وقد مالت كِفّة النصر في نهاية الأمر لعبد الله بن الزبير ﷺ على جيش أخيه[37].

وهنا ينبغي التوقف ثم التساؤل: لماذا أصَرَّ عبد الله بن الزبير ﷺ على رفض البيعة ليزيد، سواء بولاية العهد، أو الخلافة؟ على الرغم من أن المعارضة قد انتقلت من طَورها السلمي إلى الحربي بعد وفاة الخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ، الذي يظهر أن ابن الزبير ﷺ كان يُدرِك حجم الدولة الأموية التي يعارضها ويعاديها وذلك من خلال اتخاذه الحرم لحمايته، ومع ذلك استمر في معارضتها.

ويمكن إجمال الأسباب في الآتي:

أ– أسباب دينية:

1. محاولة عبد الله بن الزبير ﷺ إعادة نظام الحكم إلى ما كان عليه أيام الخلفاء الراشدين ﷺ، والقائم على مبدأ الشورى، ورفضه للتوريث في الحكم، وألا تتطرق له العلاقات الأسرية والرغبات الشخصية، فقد ظلَّ شِعاره الذي ينادي به وهو عائذ في الحرم "الحكم لله"[38]، وما دفعه للمناداة بهذا المبدأ هو عِلمه بأن الخلافة إن قامت على الشورى فإن الحق له ولكبار أبناء الصحابة ﷺ معه، أما إذا كانت قائمة على الاختيار للأفضل فإن حق يزيد بعيد عنها كل البُعد[39].
2. يشير خليفة بن خياط[40] إلى أن الرفض من قِبَل ابن الزبير ﷺ لإعطاء البيعة ليزيد بولاية العهد يعود من منظور ديني لفقيهٍ يرى أنه لا يمكن أن تُجمَع البيعة لخليفتَين، فقد قال لمعاوية: "إن مَلِلتَ الإمارة فهَلُمَّ ابنك نبايعه"، وما ذكره ابن خياط لا يتنافى مع الدين، فالخليفة أبو بكر عهدها من بعده للخليفة عمر ﷺ، فلو أنها غير جائزة لعارَضَه كبار الصحابة ﷺ [41].
3. يُعَدُّ من أحد أسباب رفض عبد الله بن الزبير ﷺ مبايعة يزيد كونه يرى أنه غير مؤهَّل للخلافة من الجانب الديني؛ بسبب ارتكابه للمُحرَّمات، كشرب الخمر ونحوه[42]، فقد قال: "لقد بلغَني أنه يصبح سكران، ويمسي كذلك"، ثم قال: "يا ابن عضاة، والله ما أصبَحتُ أرهب الناس"[43].
4. سادت في ذلك العصر نظرة دينية بحتة تأثَّر بها ابن الزبير ﷺ، وهي حصر الخلافة في فقيه مجتهد، وهذا لم ينطبق ولأول مرة على الخليفة يزيد بن معاوية، على الرغم من وجود العديد من الفقهاء المعاصرين له، وأولهم ابن الزبير ﷺ الذي انطبق عليه هذا الوصف[44].

ب– أسباب اجتماعية:

أدَّت المكانة الاجتماعية المرموقة التي حَظِي بها كبار أبناء الصحابة ﷺ في الحجاز –بما فيهم عبد الله بن الزبير ﷺ– إلى غضبهم من خروج الخلافة من أيديهم، على الرغم من هذه المكانة التي تُمَيِّزهم عن يزيد بن معاوية، فقد قال ابن الزبير للحسين بن علي رضي الله عنهما عندما طلبوا منهما البيعة ليزيد: "ما أدري ما تركنا لهؤلاء القوم ونحن أبناء المهاجرين وولاة هذا الأمر دونهم، أخبِرني ما تريد أن تصنع؟ فقال

الحسين: والله لقد حدَّثتُ نفسي بإتيان الكوفة، ولقد كتبت إلى شيعتي بها وأشرافها بالقدوم عليهم، وأستخير الله"[45].

وهذه المكانة الاجتماعية التي تميَّزوا بها هم وآباؤهم كانت معتبَرة، ولها ثِقَلُها البارز الذي يجعل ترجيح أحقيتهم في الخلافة عن غيرهم واردًا وبكثرة من قِبَل أبناء المجتمع آنذاك، وقد اتَّضَح خشية خصمهم الخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ من هذه المكانة عندما قال لهم أثناء محاولته أخذ بيعتهم لابنه يزيد: "أنتم عَبادِلة قريش، وخيارها وأبناء خيارها"[46]، ولا شك أن هذه المقولة تؤكد على اعتراف الخليفة معاوية ﷺ بفضلهم.

ج– أسباب شخصية:

1. وُصِفَ عبد الله بن الزبير ﷺ بأنه رجل "لَجُوج"[47]، "مع ما أُوتِي من الشجاعة"[48]، وطالما تضافَرت هاتان الصفتان بالتزامن مع قناعة ابن الزبير ﷺ بوجود من هو أكفأ من الخليفة يزيد بن معاوية بتولي الخلافة، فلن يَكُفَّ عن إعلان رفضه حتى تتحقَّق مطالبه.
2. من الواضح أن عبد الله بن الزبير ﷺ كان يتمتَّع بشخصية قوية تُؤهِّله للوصول لمنصب سياسي رفيع، ومن المحتمل أن مسألة الخلافة كانت تُراوِدُ طموحه السياسي منذ وقت أسبق، ويُستشَفُّ جوانب ذلك الأمر مما وقع في بعض طرق الحديث أن عبد الله بن الزبير ﷺ جاء إلى النبي ﷺ ليبايعه وهو ابن سبع سنين، أو ثمانٍ[49]، وكذلك ما كان يطلبه وهو صبي بقوله: "يا صبيان، اجعلوني أميرَكم"[50]، ولعل هاتين الحادثتين قد تُبيِّنان بروز طموحه السياسي منذ وقت مبكر، إلا أن الفكرة لم تتبلور له إلا في ذلك الوقت، أي عندما وجد أن هناك من هو أنسب من الخليفة يزيد بن معاوية.

وينبغي التطرق إلى بعض الروايات المهمة في هذا الشأن التي تذكر أن الخليفة عثمان بن عفان ﷺ 23–35هـ/644-656م قد أوصى بالخلافة لعبد الله بن الزبير ﷺ يوم الدار، ومنها ما ذكره ابن عبد ربه[51] من ادِّعاء أحقيَّته بالخلافة، بسبب ما كان يُزعم أن الخليفة عثمان بن عفان ﷺ أوصى له بها يوم الدار، وكذلك ما قاله الحصين بن نمير[52] على لسانه: "قد مات يزيد، وأنا أحق الناس بهذا الأمر؛ لأن عثمان عهد إليَّ في ذلك عهدًا، صلى به خلفي طلحة والزبير، وعرَفَته أمُّ المؤمنين، فبايِعني، وادخل فيما يدخل الناس معي يكن لك ما لهم، وعليك ما عليهم"[53].

ولعل ما يُفنِّد الأخذ بجملة هذه الأقوال أن عثمان بن عفان ﷺ لو كان قد أوصى بها لعبد الله بن الزبير ﷺ يوم الدار لظهرت ردود أفعال وقتذاك تشير إلى هذا العهد، إما من قِبَل ابن الزبير نفسه، ولم يتأخَّر في ذكرها حتى بيعة يزيد، أو من قِبَل مَن كان معه ذلك اليوم من الصحابة ﷺ، والذي قيل بأن عددهم تجاوَز سبعمائة صحابي ﷺ[54]، فلو سكت أحد هؤلاء الصحابة لشهد بأحقيتها صحابي آخر، خاصة أن كلمة المسلمين كانت منشقة في ذلك الوقت ما بين القول بمبايعة علي بن أبي طالب ﷺ،

والمطالبة بأخذ ثأر الخليفة عثمان بن عفان ﷺ من قَتَلَتِه، ولَظَهر من الشق الأخير من يشير إلى هذا العهد.

ولعلَّه يُعذَر من قال بحدوث هذه البيعة؛ لاشتباه ما حدث يوم الدار بين الخليفة عثمان بن عفان وابن الزبير رضي الله عنهما مع مقاييس استخلاف الصحابة ﷺ لأبي بكر ﷺ، من حيث إنه صاحب الرسول ﷺ وثاني اثنين في الغار[55]، ومَن قدَّمه الرسول ﷺ لإمامة المسلمين في الصلاة أثناء مرضه[56]، وبالتالي أسقطوا هذه المعايير على ما حدث مع ابن الزبير ذلك اليوم، فقد كان الخليفة عثمان بن عفان ﷺ يأخذ برأيه ويشاوره في كل الأمور، كما جعله حلقة الوصل بينه وبين معارضيه[57]، إضافةً إلى قيامه بإمامة المسلمين بالصلاة في صحن الدار بعهد من الخليفة عثمان بن عفان ﷺ[58]، وبالتالي اعتبروها إشارة صريحة من الخليفة عثمان بن عفان ﷺ للعهد بالخلافة بعده لابن الزبير ﷺ.

كما يغلب الظن أن بعض من قال بها قد فهم من سياق قول ابن الزبير ﷺ: "والله لقد استخلَفَني أمير المؤمنين عثمان على الدار، فلقد كنت أنا الذي أقابلهم، ولقد كنت أخرج في الكتيبة فأباشر القتال بنفسي، فجُرِحت بضعة عشر جرحًا"[59]، فالتبس عليهم المفهوم، وقالوا بدوام الاستخلاف، على الرغم من أن حديثه يدلُّ بوضوح على تحديده بيوم الدار فقط.

وبالعودة إلى الحديث عن مجريات الأحداث السابقة، فقد أدّى إصرار عبد الله بن الزبير ﷺ على معارضة الخليفة يزيد، ومن ثم انتصاره على أخيه عمرو بن الزبير، إلى جانب استشهاد الحسين بن علي ﷺ في كربلاء سنة 61هـ/680م، وسوء سيرة الخليفة يزيد بن معاوية عند أهل المدينة، وكذلك تذمُّرهم من وُلاته إلى خلعهم بيعته، ومن ثم إخراج الأمويين منها، مما دفع الخليفة يزيد إلى إرسال جيش لهم في سنة 63هـ/683م استطاع الانتصار عليهم، وقَتْلَ عددٍ كبير منهم في وقعة الحَرّة[60]، ثم خلَفه جيش آخر بقيادة الحصين بن نمير، حيث توجَّه إلى مكة لقتال ابن الزبير، وكان من أبرز ما حدث رمي الكعبة بالمنجنيق، وأثناء حصارهم له بلغهم خبر وفاة يزيد في سنة 64هـ/683م، ومن ثم توقف القتال[61].

وقد أدَّى تضافر العوامل السابقة إلى تزايد أعداد أنصار الخليفة عبد الله بن الزبير ﷺ، هذا من جانب، ومن جانب آخر أدَّى الفراغ السياسي في منصب الخلافة ببلاد الشام إلى إعلان عبد الله بن الزبير ﷺ خلافته في سنة 64هـ/683م[62].

3– خلافة عبد الله بن الزبير 64–73هـ/683–692م:

بعد إعلان عبد الله بن الزبير ﷺ خلافته قام بدعوة الناس لمبايعته، فبايعه عدد من الأقاليم الإسلامية، كالحجاز ومصر والعراق، وبعض أجزاء الشام، باستثناء إقليم طبرية الذي لم يبايعه[63]، وسُمِّي بأمير المؤمنين[64].

وتجدر الإشارة إلى أن مروان بن الحكم عندما رأى أن غالبية الأقاليم أعلنوا بيعتهم لابن الزبير رأى هو

الآخر أن يبايعه، إلا أن هناك من أشار عليه أنه صاحِب حق في الخلافة، فتنحَّى مروان بن الحكم عن رأيه في مبايعة عبد الله بن الزبير، ثم قام الأمويون بعقد مؤتمر الجابية سنة 64هـ/683م، وكان يتلخَّص في أن يبقى الحكم في الشام، وعلى وجه التحديد بني أمية، وفيه أعلنوا تولِّي مروان بن الحكم الخلافة في تلك السنة(65).

ورغم أن الأمويين لم يتبقَّ لهم سوى إقليم طبرية، ومع ذلك فقد أظهَروا كفاءتهم السياسية، فبدؤوا يستعيدون هذه الأقاليم التي أعلنَت بيعتها لابن الزبير الواحدة تلو الأخرى، وكانت بداية الانطلاقة في معركة مرج راهط سنة 64هـ/683م، حيث استطاعوا بعد قضائهم على الضحاك الفهري(66) إعادة إقليم الشام إلى حُكمهم(67)، واتجهوا بعد ذلك إلى مصر فدخلوها، وبايَعوا أهلها، وعيَّن ابنه عليها، ثم تُوفي مروان بن الحكم سنة 65هـ/684م، فتولى ابنه عبد الملك بن مروان الخلافة(68).

وبعدما تولَّى الخليفة عبد الملك بن مروان الحكم 65-86هـ/684–705م استمر في استعادة باقي الأقاليم فأخضع العراق، ثم جهَّز جيشًا بقيادة الحجاج الثقفي(69)تمكَّن من قتل ابن الزبير سنة 73هـ/692م، وبذلك انتهت فترة خلافته(70).

ثانيًا– تحقيق المسألة:

انقسمت الآراء حول من يرى شرعية خلافة عبد الله بن الزبير ﷺ، ومن ينظر إليها على أنه خروج صريح على الإمام المبايع؛ نظرًا لاختلاف الأقوال في المصادر وتضارُبها، ولعل أكثر ما يقدح في شرعية خلافته يتمحور في جانبَين، هما: نَقضُه لبيعة الخليفة يزيد بن معاوية، فقد قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾(71)، والآخر: أخذ البيعة سرًّا أو علانيةً في ظل وجود إمام قائم بالحكم؛ لقوله ﷺ: "إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَينِ فَاقتُلُوا الآخَرَ مِنهُمَا"(72)، وكذلك فالماوردي يرى بأنه لا يجوز عقد الإمامة لإمامين في وقت واحد، وأن البيعة تكون للأسبق(73)، لذلك يُرى في تحقيق هذه المسألة التركيز على هذَين الجانبَين؛ كونهما يُبنَى عليهما شرعية خلافته من عدمها، وذلك حسب ما تم التوصل إليه من الروايات التاريخية، وبناءً على ما ورد من شروط في كتب الأحكام السلطانية، ثم تُذكَر بعد ذلك باقي الشروط المتعلقة بالخلافة، والروايات كالآتي:

1- عرض الروايات التي تتعلق بالبيعة سرًّا:

أشارت بعض المصادر إلى أن عبد الله بن الزبير ﷺ لم يتوقف عند معارضة بيعة الخليفة يزيد بن معاوية فقط، وإنما قام يدعو لنفسه بالبيعة سِرًّا في مكة بعد مقتل الحسين سنة 61هـ/680م، والروايات التي تذكر ذلك الآتي:

أ– عرض الروايات:

الرواية الأولى ذكرها ابن الأعثم الكوفي (ت314هـ/927م) [74] قال: "تحرَّك عبد الله بن الزبير، ودعا إلى نفسه، وجعل يبايع سِرًّا، ويزيد يعلم بشيء من ذلك، قال: وأقبل نفر من أصحاب عبد الله بن الزبير... وقالو: إنَّا قد عزمنا على قتال هذا اللعين يزيد بن معاوية، وهذا عبد الله بن الزبير قد بايَعناه".

أما الرواية الثانية فقد ذكر الطبري[75] بإسناد أبي مخنف[76]، حيث أشار إلى أن سبب تولية الوليد بن عتبة عاملًا على المدينة من قِبَل الخليفة يزيد بن معاوية سنة 61هـ/ 680م يعود إلى خطبة عبد الله بن الزبير بعد مقتل استشهاد الحسين، وذَمِّه لأهل الكوفة، والدعوة لنفسه، فأظهر أتباعُه مبايعته، وقالوا له: "إنه لم يبقَ أحد إذا هلك حسين ينازعك هذا الأمر"، ولكنه فضَّل البيعة سِرًّا؛ خوفًا من والي الخليفة يزيد بن معاوية على مكة.

ب– تحقيق ومناقشة الروايات:

أما الروايتان الأوليان –اللتان وردتا عند ابن الأعثم الكوفي، وكذلك الطبري من رواية أبي مخنف– فيُلاحظ أنه اقتصر ذِكرُهما في المصادر المتقدمة عند الكوفيين أو بروايتهم، في حين لم تُشِر إليهما أيٌّ من المصادر التي عاصَرَت هؤلاء المؤرخين أو تقدَّمَتهم، مثل ابن سعد، والأزرقي، وخليفة بن خياط، كما أن رواية الطبري سندها ضعيف؛ كونها بإسناد أبي مِخنَف الذي يُعَدُّ متروكًا في ميزان أهل السنة[77]، وكذلك فإن أهل الحديث يضَعِّفُون ابن الأعثم الكوفي، وينُصُّون على تشيعه[78]، لا سيما هذا الكتاب؛ لأنه نشر كثيرًا من الروايات المفتَراة، وخاصة فيما يتعلق بمصالح التشيُّع[79].

وربما أن الكوفيين يهدفون من ذِكرها إلى زَجِّ ابن الزبير في قَتلِ الحسين بن علي رضي الله عنهما، حتى يشاطرهم هذا الذنب، كذلك إذا تم التسليم بمتن هذه الروايات التي تشير إلى البيعة السرية فمن التساؤلات التي تُطرَح: ما الذي جعل عبد الله بن الزبير ﷺ –إذا كان قد جمع تابعيه في الحجاز– أن يتأخَّر في إعلان خلافته، حتى يخلو منصب الخلافة في الشام، ويصبح هناك فراغ سياسي؟ هل هو فقه عبد الله بن الزبير ﷺ الذي يرى أنه لا يجوز تولي إمامَين لمنصب الخلافة؟ وما النشاط السياسي الذي كان يقوم به طيلة الفترة الممتدة من سنة 61هـ/680م– إلى 64هـ/683م حتى يُعِدَّ نفسه لهذا المنصب؟

إن المصادر المتاحة لم تُشِر إلى أي نشاط بهذا الخصوص، سوى معارضة سِلمية لهذا النوع من الحكم فقط، كذلك لِمَ تأخَّر في إعلان المبايعة له بالخلافة؟ لا سيما أن الوقت في رأي الباحثة كان مناسبًا لذلك؛ نظرًا للغضب العارم الذي أصاب معظم الأقاليم الإسلامية باستشهاد الحسين بن علي ﷺ الذي كان بإمكانه أن يُجَيِّش الناس، ويثير عواطفهم لمبايعته، ويستغل الوقت ليُكثِر من أتباعه ثم يعلن خلافته، فالظروف هي نفسها من حيث القوة العسكرية الأموية التي يمكن أن تهاجمه، سواء عند موت الخليفة يزيد أو قبله، ولماذا لم يَقُم أتباعه بمهاجمة ولاة الأمويين في مكة على وجه التحديد أثناء إقامتهم في بيت الله

الحرام؟

ومما يَرُدُّ الروايات السابقة أيضًا ويزيدها ضعفًا ما ذكره خليفة بن خياط[80]، وهو أقرب المؤرخين للحدث، عندما قال: "ومات يزيد بن معاوية ...، واستخلف ابنه معاوية بن يزيد، فأقر عمال أبيه ولم يولّ أحدًا، ولم يزل مريضًا حتى مات...، وكانت ولايته نحوًا من شهر ونصف... وفي سنة أربع وستين دعا ابن الزبير إلى نفسه، وذلك بعد موت يزيد بن معاوية، فبُويع في رجب لسبع خلون من سنة أربع وستين، ولم يكن يدعو إليها ولا يُدعَى لها"، كما قال: "وإنما كان ابن الزبير يدعو قبل ذلك أن تكون شورى بين الأمة، فلما كان بعد ثلاثة أشهر من وفاة يزيد بن معاوية دعا إلى بيعة نفسه، فبُويع له بالخلافة لتسع خلون من رجب سنة أربع وستين".

ووفقًا لهذا السياق التاريخي جاء تنصيب عبد الله بن الزبير ﷺ نفسَه خليفةً أثناء الفراغ الدستوري في منصب الخلافة، وذلك بعد موت الخليفة الأموي معاوية بن يزيد بن معاوية (64هـ/683م)، الذي توفى دون أن يعهد إلى أحد بعده بالخلافة كما أشار إلى ذلك ابن سعد[81]بقوله: "فلما ثقل معاوية بن يزيد قيل له: لو عهدت إلى رجل عهدا، واستخلفت خليفة، فقال: والله، ما نفعتني حيا فأتقلدها ميتا، وإن كان خيرا فقد استكثر منه آل أبي سفيان، لا تذهب بنو أمية بحلاوتها، وأتقلد مرارتها، والله لا يسألني الله عن ذلك أبدا، ولكن إذا مت فليصل علي الوليد بن عتبة بن أبي سفيان، وليصل بالناس الضحاك بن قيس حتى يختار الناس لأنفسهم، ويقوم بالخلافة قائمٌ".

وهذا نص صريح وواضح في أن معاوية الثاني لم يعهد بالخلافة إلى شخص بعينه، وإنما ترك الناس يختارون لأنفسهم خليفة يرتضونه لأنفسهم، وكره أن يتحمل عبأَها بعد موته.

2–عرض الروايات التي تتعلق بعلنية البيعة:

وردت إشارة يتيمة عند الدينوري[82] تذكر أن عبد الله بن الزبير ﷺ أظهر بيعته بشكل علني سنة (61هـ/680م)، ونصُّها: "وقالوا:.. ولما انصرف القوم من عند ابن الزبير لم يجب إلى شيء... قال موسى بن عقبة المري ليزيد: يا أمير المؤمنين، إن يزيد قد خلا بالنعمان بن بشير، فكلِّمه بشيء، لم نَدرِ ما هو، وقد انصرف إليك بغير رأيه الذي خرج من عندك... ولما انصرف القوم من عند ابن الزبير جمع ابن الزبير وجوه أهل تهامة والحجاز، فدعاهم إلى بيعته، فبايَعوه جميعًا... وجهَّز جيوشه للشام...".

ومما يُضعِف هذه الرواية أنها أتت بسند مجهول، "فقالوا"، أي: نُقِل له هذا الخبر من غير أن يشير إلى مَن نقله، ولا بد في مثل هذه الروايات معرفة سندها، حتى يتحقَّق منه صحة الخبر من عدمه، لا سيما أنه قد تفرَّد من بين المصادر المتاحة بذِكر علنية البيعة لابن الزبير، وبالتالي فهذه الرواية فقدت شرطًا من شروط صحة الخبر، كما يتَّضح أن الدينوري قد نُقِلَت له هذه الرواية من روايات الواقدي في كتاب البلاذري[83]؛

لتطابُق النصَّين عندهما، غير أن ما أورده البلاذري من روايات للواقدي لم تتطرق إلى ذِكر بيعة عبد الله بن الزبير العلنية، وعليه فيتبيَّن أن من قالها للدينوري زاد عليها بذِكر هذه البيعة.

كما في ثنايا هذه الرواية التي وردت عند الدينوري ما يناقضها، فعبد الله بن الزبير ﷺ لم يكن هو مَن ابتدأ بحرب الخليفة يزيد بن معاوية، ولم يلجأ للقتال إلا دفاعًا عن نفسه، وتسمية "العائذ" تؤكد ذلك.

3– عرض الرواية التي تتعلق بنقض البيعة وتحقيقها:

لم يَرِد كثير من الروايات التي تتعلق بذِكر نقض بيعة عبد الله بن الزبير ﷺ ليزيد بن معاوية سوى ما تفرَّد به ابن سعد من بين المصادر المتقدمة المتاحة من ذِكر مبايعة عبد الله بن الزبير ﷺ ليزيد بن معاوية، وقال له: "أنا على السمع والطاعة لكم"، إلا أن يزيد أصَرَّ على أن يأتي بعبد الله بن الزبير ﷺ مغلولًا إلى الشام لمبايعته، وألا يقبل منه البيعة إلا بهذه الطريقة، ومن ثم نقضها عبد الله بن الزبير(84).

ومما يُضعِف هذه الرواية أنها أتت بسند مجهول، حيث قال: حدثَنِي طائفة، كما وُجِد في المصادر كثيرٌ من الروايات التي تردُّها من حيث إنها تذكر عكس ذلك(85)، هذا بالإضافة إلى أن متن هذه الرواية لا يصح، فلو كان أعطى بيعته لما قامت بينهم هذه العداوة والحروب، وكذلك ما الفرق بين إعطاء البيعة في الشام أو في الحجاز؟ ولماذا يُصِرُّ الخليفة يزيد على أن يأتي ليبايعه ويده مغلولة؟

4– انعقاد الخلافة:

يشترط أبو يعلى والماوردي والجويني (ت478هـ/1085م) (86) لانعقاد الخلافة أن تكون بأحد ثلاثة أوجه؛ الأول: عهد من الإمام نفسه، والثاني: اختيار أهل الحل والعقد(87)، أما الثالث: فقد تفرَّد به أبو يعلى وهو الغلبة، وتجدر الإشارة إلى أنهم قد اختلفوا في عدد أهل الحل والعقد؛ فالماوردي قال: تنعقد بواحد، وقيل: باثنين، ورأي آخر يقول: ثلاثة، وبعضهم قال: أربعة، وآخرون رأوا أنها تكون بخمسة، أما عند أبي يعلى(88) فانعقادها يكون بجمهور أهل الحل والعقد، ويتفق معه الجويني(89)في ذلك.

وإذا أتيت لترى هل انطبق أحد هذه الأوجه على عبد الله بن الزبير ﷺ أم لا؟ فأما الوجه الأول لانعقادها فلا شك أن معاوية لم يعهد بها له من قبل، أما أهل الحل والعقد الذي كانوا يمثِّلون الثقل السياسي والعسكري والديني في المجتمع الإسلامي آنذاك فيصعب تحديدهم بشكل قاطع، فإذا قالوا: أهل الحل والعقد في الشام (أهل الجابية) فهم بنو أمية، ولا شك أن الاختيار لا يخرج منهم، وفي الحجاز فكبار أبناء الصحابة ﷺ، قد أعطى بعضهم البيعة لابن الزبيرﷺ، مثل: عبد الله بن مطيع العدوي، وعبد الله بن رضوان الجمحي، والحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، وعبيد بن عمير، وعبد الله بن جعفر، وعبيد الله بن علي بن أبي طالبﷺ(90)، هذا بالإضافة إلى بعض ولاة الأمويين في بلاد الشام الذين قاموا بمبايعة عبد الله بن الزبيرﷺ (91).

وهنا يتَّضِح أن شرط انعقادها من قِبَل أهل الحل والعقد قد انطبق على ابن الزبير ﷺ حسب ما ورد

عند الماوردي، وكذلك الجويني وأبي يعلى اللَّذَين يريانِ أنها تنعقد بجمهور أهل الحل والعقد؛ فمعظم الأقطار الإسلامية أعلنت بيعتها له، بما فيهم هؤلاء[92]، وقد يدخل في انعقاد الخلافة له أيضًا الوجه الثالث، وهو الغلبة، ويعضِّدُ موقفه في ذلك تأييد أغلبية جمهور المسلمين، حيث بايع له أقطار العالم الإسلامي، ولم يتخلف عنه إلا بعض أهل الشام[93].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الروايات تذكر أن عبد الله بن الزبير ﷺكان يدعو للشورى، وعندما تهيَّأت له الظروف أعلن نفسه خليفة ولم يُطبِّقها[94]، وقولهم هذا تردُّه روايات مفادها أن الناس كانت تطلب من عبد الله بن الزبير ﷺ أن يُبايِعُوه، ولكنه رفض ذلك، هذا من جانب[95]، ومن جانب آخر فليس عيبًا أن يدعو لمبايعته إذا رأى أن له قدرات تؤهِّله لتَولِّيها، وأنه قادر على تحمُّل أعبائها، وقبول هذه البيعة أمر متروك لهم، أيضًا لو تم النظر إلى اختيار الصحابة ﷺ للخلفاء تجد أن اختيار أهل الحل والعقد يُلزمهم الرجوع إلى أخذ رأي الأغلبية، ومن ثم عقد البيعة لهم بعد موافقتهم، سواءٌ كان ذلك في عهد أبي بكر ﷺ بالخلافة لعمر بن الخطاب ﷺ، أو عهده لأهل الحل والعقد من بعده[96]، وبناءً على هذا فيمكن القول إن الأمر أشبه أو مقارِب لبيعة الخلفاء الراشدين ﷺ.

5- الشروط الواجب توافُرها في الخليفة:

يشترط الماوردي[97] وابن خلدون [98] في الخليفة أن يكون عادلًا، ثم الكفاية، والعلم، وسلامة الحواس، وقد أضاف لها الماوردي النَّسَب القرشي على الدوام، في حين قرنه ابن خلدون بالعصبية وبسيادة قريش فقط، أما أبو يعلى فزاد فيها الحرية، والبلوغ، وأن يكون من أفضلهم علمًا وديناً، وقد تسقط العدالة والعلم والفضل إذا غلبهم بالسيف[99].

وإذا أتيت إلى هذه الشروط تجد أن معظمها ينطبق على عبد الله بن الزبير ﷺ؛ فهو عادل، وعالم بالحديث، وناسخ للقرآن[100]، وسليم الحواس، وبالنسبة إلى شرط القرشية فقد انطبق عليه كذلك، إلا أن العصبية وقتذاك كانت للأمويين على وجه التحديد، وهذا من أحد أسباب فشل حركته[101].

الخاتمة

في نهاية هذا البحث، وبناء على المعطيات السابقة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- كانت خلافة عبد الله بن الزبير ﷺ شرعيةً بناء على ما يلي:

1. لم يكن عبد الله بن الزبير ﷺ خارجًا على الخليفتين الأمويين يزيد بن معاوية وابنه معاوية الثاني، وذلك من حيث دعوة الناس لمبايعته سرًا أو جهرًا في ظل خلافتهما، وإنما نادى بتطبيق الشورى فقط.
2. لم يدعُ ابن الزبير لنفسه بالخلافة إلا في وقت حصول الفراغ السياسي في منصب الخلافة، وذلك بعد وفاة الخليفة الأموي معاوية الثاني، وعدم استخلاف أحد بعده؛ مما يؤكد أن ابن الزبير ﷺ غير خارج على الخليفة الشرعي المجمع على بيعته.

3. تم انعقاد البيعة له بالخلافة في معظم أقاليم العالم الإسلامي في الحجاز والشام والعراق ومصر وبعض بلاد الشام بعد وفاة الخليفة الأموي معاوية الثاني.

- لم ينجح ابن الزبير ﷺ من الناحية السياسية رغم أن الظروف كانت مهيَّأة له، من حيث دخول معظم الأقاليم الإسلامية سريعًا لحكمه، على العكس من منافسه مروان بن الحكم الذي نجح من الناحية السياسية، أما فيما يتعلق بشرعية خلافة الأخير فيُعَدُّ خارجًا على ولي الأمر بناءً على ما تراه كتب الأحكام السلطانية، فقد سبق ذِكر مبايعته بالحكم أعلاه أثناء خلافة عبد الله بن الزبير ﷺ.
- تضارُب الروايات واختلافها فيما يتعلق بذكر أحداث القرن الأول للهجرة، والتي غَلَبَ على معظمها طابع الأهواء الشخصية والدينية، مما يجب معه أخذُ الحيطة عند نقل الخبر، والاهتمام بالإسناد في هذه المواضيع التاريخية بشكل كبير، كما أن اختلاف تلك الروايات وتضاربها يجعل من الصعوبة بمكان ترجيح رواية على رواية أخرى، أو الأخذ برأي دون رأي آخر، لا سيما عندما يغيب الإسناد.
- لم تكن حركة عبد الله بن الزبير ﷺ مثارَ استغراب واستنكار، بل على العكس من ذلك، كانت حركة متوقَّعة، بِغَضِّ النظر عمن يقوم بها؛ لأن هذا النظام من الحكم لم يكن قد رسخ أقدامه وضرب جذوره في القِدَم؛ لذا فمن المؤكد أن يجدَ له معارضين.
- صعوبة تطبيق مبدأ الشورى على مَرِّ الأزمنة؛ نظرًا لاتساع أقاليم الدولة الإسلامية، وترامي أطرافها، فلم يعد صالحًا إلا في فترة الخلفاء الراشدين ﷺ فقط، وقد اتضحَ أن هذا النظام اتَّسَم بالمرونة القابلة لكثرة المبرِّرات، وتعدُّد الآراء، ولكل منهم وجهة نظره التي يرى وجوبَ الأخذ بها، كما اتضح لنا بجلاء التباين الكبير بين ما تورده كتب الأحكام السلطانية من تنظير آليات وشروط اختيار الخليفة، والواقع التاريخي الملموس لمسيرة الخلافة الإسلامية.

حواشي البحث:

* أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية المشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد.

* باحثة دكتوراة في التاريخ الإسلامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد.

(1) الخلافة: مصطلح جدلي، أُختلف في تحديد التعريف بشكل دقيق؛ نتيجة اقترانه عند البعض بشروط متعددة؛ تباينت على مر الأزمنة وكذلك المذاهب المختلفة، ولا يتسع المجال لطرح هذه الاختلافات وتفاصيلها، وإنما يهم هنا تناول التعريف وفق ما ورد عند بعض كتب الأحكام السلطانية في الحقبة الزمنية المعنية بالبحث والدراسة. ففي اللغة: أتت من مصدر خَلَفَ، أي ما استبدلت به من شيءٍ. وفي الاصلاح تُعرف بأنها: خلافة عن النبي ﷺ في حراسة أمور الدين وسياسة الدنيا، أي أن من يحكم المسلمين في أمور دينهم ودنياهم سوية؛ حاكمًا واحدًا فقط يشترط فيه العديد من الصفات سيتم تناولها في هذه الدراسة لاحقًا. للمزيد حول هذه التعاريف والاختلافات يُنظر: ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت808هـ/1406م): المقدمة، تحقيق: درويش الجويدي، (بيروت، المكتبة العصرية، 2015)، ص 178؛ رضا، أحمد: معجم متن اللغة، (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1377هـ)، ج2، ص322؛ مالكي، محمد خلدون: تعدد الخلفاء ووحدة الأمَّة فقهًا وتاريخًا ومستقبلًا، رسالة دكتوراه، قسم الفقه وأصوله، جامعة دمشق، 2010م، ص 19.

(2) الماوردي، أبو الحسن علي (ت450هـ/1058م): *الأحكام السلطانية*، تحقيق: أحمد جاد، (القاهرة، دار الحديث، 2006م)؛ الجويني، أبو المعالي (ت478هـ/1085م): *غياث الأمم في التياث الظلم*، (د.م، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، د.ت)؛ أبو يعلى، محمد بن الحسين (ت458هـ/1066م): *الأحكام السلطانية*، صحَّحه: محمد حامد الفقي، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت)، ط3؛ ابن خلدون، *المقدمة*.

(3) النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت261هـ/875م): *صحيح مسلم*، تحقيق: محمد فؤاد، (القاهرة، دار الحديث، 1412هـ/ 1991م)، ج3، ط2.

(4) الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ/1348م): *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، تحقيق: بشار عواد (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1424هـ) ج2، ص370.

(5) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ/870م): *التاريخ الكبير*، تحقيق: هاشم الندوي، (د.م، دائرة المعارف العثمانية، 2009م)، ج5، ص6.

(6) الذهبي: *تاريخ الإسلام*، ج2، ص370.

(7) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ/1449م): *الإصابة في تمييز الصحابة*، تحقيق: عادل أحمد، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ)، ج4، ص80.

(8) ابن عساكر، أبو القاسم علي (ت571هـ/1176م): *تاريخ دمشق*، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، (د.م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ) ج28، ص222.

(9) ابن الأثير، أبو الحسن علي (ت ٦٣٠هـ/1233م): *الكامل في التاريخ*، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1417هـ) ج3، ص407، 408.

(10) الناطور، شحادة علي: *عبد الله بن الزبير والانتفاضة الثورية في عهد بني أمية*، (عمان، دار ابن رشد، 1972م)، ص 15-22.

(11) ابن حجر العسقلاني: *الإصابة*، ج4، ص82.

(12) ابن حجر العسقلاني: *الإصابة*، ج4، ص82.

(13) ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت 774هـ/1373م): *البداية والنهاية*، (بيروت، دار المعارف، د.ت)، ج11، ص194.

(14) الذهبي: *تاريخ الإسلام*، ج2، 829.

(15) الأفغاني، سعيد: *أسواق العرب في الجاهلية والإسلام*، (د.م، د.ن، 1431هـ)، ص187.

(16) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ/877م): *التاريخ الأوسط*، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب، دار الوعي 1397هـ)، ج1، ص 103؛ الطبري، محمد بن جرير (ت310هـ/923م): *تاريخ الرسل والملوك*، تحقيق: محمد أبو الفضل، (القاهرة، دار المعارف، د.ت)، ج5، ص304؛ ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (ت 328هـ/940م): *العقد الفريد*، تحقيق: مفيد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، 1404هـ)، ج5، ص117، 120.

(17) العقد الفريد، ج5، ص119؛ المقدسي، المطهر بن طاهر (ت ٣٥٥هـ/966م): *البدء والتاريخ*، اعتنى به: كلمان هُوار (باريس، ١٩١٩)، ج6، ص6.

(18) الطبري: تاريخ الطبري، ج5، ص338.

(19) خليفة بن خياط(ت240هـ/854م): *تاريخ خليفة بن خياط*، تحقيق: أكرم ضياء العمري، (الرياض، دار طيبة، 1405هـ)، ص214.

(20) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله (ت 276هـ/889م): *الإمامة والسياسة والمعروف بتاريخ الخلفاء*، (بيروت، دار الأضواء للطباعة، 1410هـ/ 1990م)، ص286.

(21) يُنظر إلى المشاورات التي جرت عند اختيار الخلفاء الراشدين، ومنها على سبيل المثال: ما حدث من مفاوضات في بيعة أبي بكر ﷺ، وما حدث من تحكيم في صفين بين علي ومعاوية رضي الله عنهما. ابن هشام، عبد الملك (ت ٢١٣هـ/834م): *السيرة النبوية لابن هشام*، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي (مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٥هـ) ط2، ج2، ص656، 657؛ ابن سعد، محمد (ت230هـ/845م): *الطبقات الكبرى*، تحقيق: علي عمر محمد، (د.م، مكتبة الخانجي، 1421هـ)، ج1، ص681.

(22) ابن قتيبة: *الإمامة والسياسة*، ص 272-275.

(23) الطبري: *تاريخ الرسل والملوك*، ج5، ص322؛ ابن عبد ربه: *العقد الفريد*، ج5، ص119، 120.

(24) ابن قتيبة: *الإمامة والسياسة*، ص 272-275.

(25) عدة مؤلفين: *موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي*، نقلها للشاملة: أبو سعيد المصري، المكتبة الشاملة، 1432هـ، ج10، ص13.

(26) ابن قتيبة: *الإمامة والسياسة*، ص274.

(27) ابن هشام: *السيرة النبوية*، ج2، ص658؛ منصور بن الحسين الرازي، أبو سعد الآبي (ت ٤٢١هـ/1030م): نثر الدر في المحاضرات، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ (بيروت، دار الكتب العلمية، 1414هـ) ج4، ص104.

(28) الوليد بن عتبة بن أبي سفيان بن حرب، كان والي المدينة في خلافة معاوية بن أبي سفيان ﷺ، وتوفى بالطاعون سنة64هـ/683م. الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ/1348م): *سير أعلام النبلاء*، تقديم: بشار عواد، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405هـ) ط3، ج3، ص534.

(29) الطبري: *تاريخ الرسل والملوك*، ج5، ص343.

(30) الدينوري، أحمد بن داود (ت282هـ/896م): *الأخبار الطوال*، تحقيق: عبد المنعم عامر (الإسكندرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، د.ت) ص227؛ الطبري، *تاريخ الرسل والملوك*، ج5، ص343.

(31) الطبري: *تاريخ الرسل والملوك*، ج5، 383.

(32) ابن كثير: *البداية والنهاية*، ج8، 212.

(33) جامعة: غُلٌّ يجمع اليدين إلى العنق. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ/1003م): *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (بيروت، دار العلم، 1407هـ) ط4، ج3، ص1199.

(34) عبد الله بن عاصم الأشعري شهد صفّين مع معاوية، وكان رسول يزيد بن معاوية إلى عبد الله بن الزبير في طلب البيعة له، وتوفى بعد وقعة الحرة سنة63هـ/683م. ابن حجر العسقلاني: *الإصابة*، ج4، ص154.

(35) الأزرقي، أبي الوليد محمد بن عبد الله (250هـ/865م): *أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار*، تحقيق: عبد الملك ابن دهيش، (د.م، مكتبة الأسدي، 1424هـ)، ص296.

(36) عمرو بن الزبير بن العوام بن خويلد، تولى شرطة المدينة في خلافة يزيد بن معاوية، وكان من أشد الناس عداوة لأخيه عبد الله بن الزبير، وقد توفى سنة 60هـ/680م عقب مواجهة أخيه عبد الله بن الزبير الذي قام بسجنه وضربه حتى فارق الحياة. ابن سعد: *الطبقات الكبرى*، ج5، ص141.

(37) الطبري: *تاريخ الرسل والملوك*، ج5، ص344.

(38) ابن سعد: *الطبقات الكبرى*، ج6، 486، 487.

(39) طقوش، محمد سهيل: *تاريخ الدولة الأموية*، (دمشق، دار النفائس، 1431هـ)، ط7، ص25.

(40) *تاريخ خليفة بن خياط*، ص214.

(41) الماوردي: *الأحكام السلطانية*، ص30، 31.

(42) ابن سعد: *الطبقات الكبرى*، ج5، ص66.

(43) البلاذري، أحمد بن يحي (ت256هـ/892م): *جمل من أنساب الأشراف*، تحقيق: سهيل زكار؛ رياض زركلي، (دار الفكر، بيروت، 1417هـ)، ج4، ص309.

(44) الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم (ت٤٧٦هـ/1083م): *طبقات الفقهاء*، تحقيق: إحسان عباس (بيروت، دار الرائد العربي، ١٩٧٠) ص50.

(45) ابن كثير: *البداية والنهاية*، ج8، ص 160.

(46) ابن قتيبة: *الإمامة والسياسة*، ص272.

(47) لجوج؛ أي: يُلِحُّ بالشيء، ويبادر في طلبه حتى يأخذه. ابن عباد، إسماعيل (ت385هـ/995م): *المحيط في اللغة*، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، (بيروت، عالم الكتب، 1414هـ) ج2، ص80.

(48) الذهبي: *تاريخ الإسلام*، ج2، 829.

(49) ابن حجر العسقلاني: *الإصابة*، ج4، ص79.

(50) ابن الأثير، أبو الحسن علي (ت٦٣٠هـ/1233م): *الكامل في التاريخ*، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري (بيروت، دار الكتاب العربي، 1417هـ) ج3، ص407، 408.

(51) *العقد الفريد*، ج5، ص166.

(52) الحصين بن نمير السَّكوني الحمصي، كنيتُه أبو عبد الرحمن، وكان ممن شهد صفّين مع معاوية ﷺ، توفى سنة 67هـ/686م. ابن الجوزي، يوسف (٦٥٤هـ/1256م): *مرآة الزمان في تواريخ الأعيان*، تحقيق: محمد بركات؛ وآخرون، (دمشق: دار الرسالة، 1434هـ) ج8، ص405.

(53) ابن سعد: *الطبقات الكبرى*، ج6، ص 486، 487.

(54) ابن سعد: *الطبقات الكبرى*، ج3، ص71.

(55) الطبري: *تاريخ الرسل والملوك*، ج3، ص23.

(56) الأزدي، بن عبد الحق (581هـ/1185م): *الأحكام الشرعية الكبرى*، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة (الرياض، مكتبة الرشد، 1422هـ)، ج2، ص148.

(57) الذهبي: *تاريخ الإسلام*، ج2، ص242.

(58) ابن سعد، محمد (ت230هـ/845م): *الطبقات، الجزء المتمِّم لطبقات ابن سعد (الطبقة الخامسة في من قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم أحداث الأسنان)*، تحقيق: محمد صامل السلمي (الطائف، مكتبة الصديق، 1414هـ)، ج2 ص36.

(59) ابن سعد: *الجزء المتمم للطبقات*، ج2، ص36.

(60) الطبري: *تاريخ الرسل والملوك*، ج5، ص482، 484، 491.

(61) ابن سعد: *الطبقات الكبرى*، ج6، ص 487.

(62) خليفة بن خياط: تاريخ خليفة، ص257.

(63) البلاذري: *جمل من أنساب الأشراف*، ج6، 341.

(64) ابن سعد: *الطبقات الكبرى*، ج6، ص487.

(65) الطبري: *تاريخ الرسل والملوك*، ج5، ص 530- 536.

(66) الضحاك بن قيس الفهري القرشي، كان والي الكوفة في خلافة معاوية بن أبي سفيان ﷺ، وتوفى في معركة مرج راهط سنة64هـ/683م. ابن سعد: *الطبقات الكبرى*، ج2، ص200.

(67) الطبري: *تاريخ الرسل والملوك*، ج5، 540.

(68) ابن حجر العسقلاني: *الإصابة*، ج4، ص82.

(69) الحجاج بن يوسف الثقفي، والي الكوفة في خلافة عبد الملك بن مروان، وقد قيل بأنه كان ظالمًا غشمًا، وتوفى وهو كهلًا في سنة95هـ/714م. ابن كثير: *البداية والنهاية*، ج12، ص29، 507.

(70) ابن حجر العسقلاني: *الإصابة*، ج4، ص 82.

(71) سورة النحل، آية: 91.

(72) مسلم: *صحيح مسلم*، ج3، ط2، ص 1480.

(73) *الأحكام السلطانية*، ص 29.

(74) *كتاب الفتوح*، تحقيق: علي شيري، (بيروت، دار الأضواء، 1411هـ)، ص140، 141.

(75) *تاريخ الرسل والملوك*، ج5، 474.

(76) أبو مخنف لوط بن يحي، من أهل الكوفة، وقد قيل عنه: أخباري تالف، لا يوثق به، وقال فيه ابن عدي: "شيعي محترق، صاحب أخبارهم"، توفى سنة 170هـ/787م. الجويني، عبد الملك بن عبد الله (ت ٤٧٨هـ/1085م): *نهاية المطلب في دراية المذهب*، تحقيق: عبد العظيم محمود الدّيب، (د.م، دار المنهاج، 1428هـ)، ص248.

(77) الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ/1348م): *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، تحقيق: علي البجاوي، (بيروت، دار المعرفة، د.ت)، ج3، ص419.

(78) الصفدي، صلاح الدين خليل (ت ٧٦٤هـ/1363م): *الوافي بالوفيات*، تحقيق: أحمد الأرناؤوط؛ تركي مصطفى، (بيروت، دار إحياء التراث، 1420هـ)، ج6، ص160.

(79) الكاش، علي: *اغتيال العقل الشيعي، دراسات في الفكر الشعوبي*، (لندن، د.ن، 2015م)، ص28.

(80) *تاريخ خليفة*، ص 257.

(81) *الطبقات الكبرى*، ج5، ص38.

(82) منقول بتصرف، *الأخبار الطوال*، ص263–264.

(83) ينظر إلى الرواية التي وردت عند البلاذري: *جمل من أنساب الأشراف*، ج 5، ص307.

(84) ابن سعد: *الطبقات الكبرى*، ج6، ص478.

(85) على سبيل المثال: البلاذري: *جمل من أنساب الأشراف*، ج5، ص319؛ الطبري: *تاريخ الرسل والملوك*، ج5، ص 478.

(86) *الأحكام السلطانية*، ص21، 22؛ *غياث الأمم*، ص 55؛ أبو يعلى: *الأحكام السلطانية*، ط3، ص23.

(87) أهل الحل والعقد: سراة الْأمة وزعماؤها ورؤساؤها، الَّذين تثق بهم فِي الأعمال والمصالح الَّتِي بهَا قيام حَيَاتهَا، وتتبعهم فِيمَا يقررونه بشأن الديني والدنيوي مِنْهَا. الحسيني، محمد رشيد: *الخلافة*، (القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، د.ت)، ص66.

(88) *الأحكام السلطانية*، ص23، 24.

(89) *غيات الأمم*، ص 55.

(90) البلاذري: *أنساب الأشراف*، ج5، ص307، 350، 352، ج10، ص481.

(91) ابن سعد: *الطبقات الكبرى*، ج6، ص489.

(92) ابن سعد: *الطبقات الكبرى*، ج6، ص489؛ البلاذري: *جمل من أنساب الأشراف*، ج6، 341.

(93) البلاذري: *جمل من أنساب الأشراف*، ج6، 341.

(94) المقدسي: *البدء والتاريخ*، ج6، ص18.

(95) ابن كثير: *البداية والنهاية*، ج8، ص212.

(96) ابن قتيبة: *الإمامة والسياسة*، ص42.

(97) *الأحكام السلطانية*، ص20.

(98) *المقدمة*، ص180، 182.

(99) أبو يعلى: *الأحكام السلطانية*، ص20.

(100) ابن كثير: *البداية والنهاية*، ج8، ص332.

(101) ابن خلدون: *المقدمة*، ص 201.